

بنك الإنماء الصناعي
INDUSTRIAL DEVELOPMENT BANK



الرقم : إداري/١٩/٢/٣/٢٠٨١
التاريخ : ٢٠٠٨/١٢/١٦
DISCLOSURE - INDV - ١٦/١٢/٢٠٠٨

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
دائرة الإفصاح
عناية السيد عمر طوقطلي المحترم
عمان

تحية وبعد ،،

عطفاً على المحادثة الهاتفية معكم أرفق لكم طيه :-

- صورة عن كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة بالموافقة على زيادة رأسمال الشركة .
- صورة عن محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٨ .

تفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

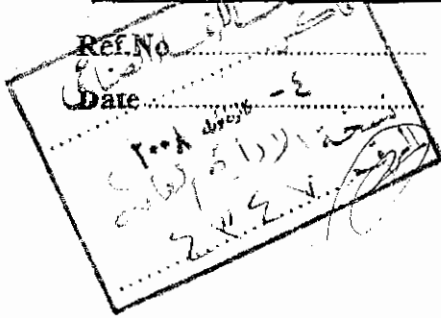
بنك الإنماء الصناعي

هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية
السريسيان
١٧ كانون الأول ٢٠٠٨
الرقم المتسلسل ٤٤٦١٢
رقم الملف
الجهة المختصة عماد زبيدي

١٥

البورصة + قاعة لسائل + الامارات
٤/١٥

١- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة بالموافقة على زيادة رأس مال الشركة



الرقم: م ش/١/٢٤٨٨
التاريخ: ٢٠٠٨/١٢/٤
الموافق

السادة شركة بنك الانماء الصناعي م.م.
ص.ب (١٩٨٣) عمان (١١١٨) الأردن

تحية وتقدير ...

الموضوع: زيادة رأسمال الشركة .

إشارة لقرار الهيئة العامة لشركتكم باجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٨ بخصوص زيادة رأسمال الشركة المصرح والمكتتب به والمدفوع من (٢٤) مليون دينار/سهم ليصبح رأس المال المصرح به (٥٠) مليون دينار/سهم .

أرجو ان أعلمكم بأن معالي وزير الصناعة والتجارة قد وافق بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ على زيادة رأسمال شركتكم المصرح والمكتتب به والمدفوع من (٢٤) مليون دينار/سهم ليصبح رأس المال المصرح به (٥٠) مليون دينار/سهم وذلك عن طريق:

• الموافقة على اصدار أسهم الزيادة وتخصيصها بالكامل للشريك الاستراتيجي (شركة مسك للاستثمارات م.م) وسيتم تحديد السعر النهائي للسهم وفقاً للمعادلة التالية: "سعر الاغلاق في (٢٠٠٦/١٢/٤) أي (٢,٥٨) دينار مضافا اليه او مطروحا منه أية تغييرات على الموجودات او المطلوبات بتاريخ نهاية الشهر الذي يسبق تاريخ دفع الشريك الاستراتيجي لقيمة مساهمته ولا يشمل ذلك القروض غير العاملة ومخصصاتها وفوائدها المعلقة، والضريبة ومخصصاتها، ومساهمة البنك في مؤسسة المدن الصناعية الاردنية".

• الموافقة على تأسيس شركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل من قبل البنك يتم التنازل عنها الى حملة الاسهم المسجلين في يوم العمل السابق لتاريخ دفع الشريك الاستراتيجي لمساهمته (Completion Date) وسوف تؤول اليها القروض غير العاملة ومخصصاتها وفوائدها المعلقة، والضريبة ومخصصاتها ومساهمة البنك في مؤسسة المدن الصناعية الاردنية وتفويض المحاسب باتخاذ كل ما يلزم من اجراءات لتأسيس هذه الشركة .

وان اجراءات الزيادة قد استكملت لدينا بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ .

صورة طبق الاصل

وتفضلوا بقبول الاحترام ...

مراقب عام الشركات

حيدر الرواشدة



مدير الرقابة المالية
محمد أبو زياد



نسخة/ لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية
نسخة/ للسادة بورصة عمان
نسخة/ لمركز إيداع الأوراق المالية

٢- محضر إجتماع الهيئة العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٨

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي لمساهمي بنك الإنماء
الصناعي المنعقد في مبنى البنك في تمام الساعة الحادية عشرة من
صباح يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١٠/١٨

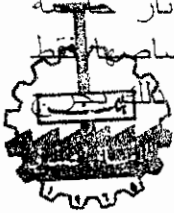
بناءً على الدعوة الموجهة إلى السادة مساهمي بنك الإنماء الصناعي والمعلن عنها في الصحف المحلية والإذاعة والتلفزيون اجتمعت الهيئة العامة في مبنى بنك الإنماء الصناعي في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت الواقع في الثامن عشر من شهر تشرين الأول للعام ألفين وثمانية .

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد مفلح عقل بحضور مندوب مراقب الشركات السيد وائل عماشه .

افتتح الرئيس الجلسة باسم الله الرحمن الرحيم ثم رحب بالحضور وبمندوب مدقق حسابات البنك (أرنست ويونغ) السيد سمير أبو لغد وشكر المساهمين الذين حضروا الاجتماع ثم أعطى الرئيس الكلمة إلى مندوب مراقب الشركات السيد وائل عماشه الذي أعلن قانونية الجلسة باكتمال النصاب القانوني بحضور ٣٨ مساهماً من أصل ٢١٣٢ مساهم يحملون ١٧,٤٧٥,٥٥٣ سهماً أي ما نسبته ٧٢,٨% من مجموع الأسهم البالغة ٢٤,٠٠٠,٠٠٠ سهم والمسددة والمدفوعة بالكامل بالإضافة إلى حضور النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة ، وبعد أن تحقق مندوب مراقب الشركات من تطبيق نص قانون الشركات فيما يتعلق بالنشر في الصحف المحلية والإعلان في التلفزيون واكتمال النصاب القانوني لمجلس الإدارة أعلن قانونية الجلسة وطلب من رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين .

عين الرئيس السيد خالد النجار كاتباً للجلسة وعطوفة النائب خليل عطيه والسيد زعل السرحان مراقبين للجلسة وتم التناء على ذلك من قبل الحضور .

بداية طلب المستشار القانوني للبنك السيد أحمد أبو عرقوب نقطه نظام أبدى من خلالها رأيه حول انعقاد الهيئة وأشار إلى أن الهيئة غير العادية لها صلاحيات محددة وفق القانون ولا يجوز التوسع في مناقشة أمور هي برأيه من صلاحيات الهيئة العامة العادية وأن جدول الأعمال المعروض على الهيئة العامة غير العادية يخرج عن أعمال الهيئة العامة غير العادية ولما تقتضيه الأمانة ولما يترتب على هذا الجدول من آثار حاسمة بالنسبة للبنك وبحكم المادة ١٧٥ من قانون الشركات فإن ما يندرج تحت اختصاصات الهيئة هو المصادقة على عقد التأسيس والنظام الأساسي وزيادة رأس المال وأن ما عدا ذلك من اختصاصات الهيئة العامة غير العادية وفقاً لقانون الشركات .



صورة طبق الأصل

رد مندوب مراقب الشركات السيد وائل عماشه على مداخلة المستشار القانوني بأن القانون سمح للهيئة العامة غير العادية بمناقشة أي أمر من اختصاص الهيئة العامة العادية مادام ذلك قد ورد ضمن جدول أعمالها وأن جدول الأعمال قانوني .

استهل رئيس مجلس الإدارة حديثه بمناقشة التقرير الذي تم عرضه على الحضور حول مسيرة البنك منذ عام ٢٠٠٠ والتطورات التي حدثت وظروف إدخال شريك استراتيجي وتحويل البنك إلى بنك إسلامي والإطلاع بشكل واضح على الظروف والمبررات ومراحل التفاوض واتفاقية تسعير سعر السهم الذي سيقوم على أساسه الشريك الاستراتيجي بدفع حصته وما تشمله الموجودات التي تضمنتها الصفقة وما هي الموجودات التي بقيت خارج نطاق الصفقة وستبقى من حق المساهمين الحاليين حيث تناول الرئيس الأمور التالية بالشرح .

أولاً : المقدمة :

- بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٠ تم انتخاب مجلس إدارة البنك لدورة مدتها ثلاث سنوات .
- انتخب هذا المجلس السيد مفلح عقل رئيساً بالتركية وأعيد انتخابه رئيساً للمجلس لدورتين لاحقتين .
- تركزت جهود المجلس والإدارة العامة خلال هذه الفترة على معالجة وضع البنك وضرورة تصحيح مساره ليبقى مؤسسة ناجحة تمد النشاط الصناعي والسياحي في الأردن .

ثانياً : أهم المشكلات التي كانت تواجه البنك :

بما أن البنك كان يعتبر مؤسسة إقراض متخصصة وليس بنك لعدم السماح له بقبول الودائع وبما أن اعتماد البنك كان وبشكل رئيسي على القروض الأجنبية بكفالة الحكومة التي كانت تقوم باقراضها وإعادة إقراضها للبنك وحيث أصبح مؤخراً الاعتماد وبشكل رئيسي على البنك المركزي فإن هذا الأمر لم يعد مقبولاً لأنه لا يمكن أن يستمر ذلك إلى ما لا نهاية .

وإلى جانب ذلك فإن البنك واجه مشكلات عدة منها التزايد الملحوظ في المستحقات وتراجع النشاط الإقراضي ، ضعف محفظة القروض ، صغر حجم الميزانية والتي يفترض أن تصل إلى ما لا يقل عن ٦٠٠ مليون دينار وعدم إتباع أسس صحيحة لتصنيف الديون والتي أضطر على أساسها البنك عام ٢٠٠٠ إلى أخذ مخصصات بمبلغ ١٠ مليون دينار مما ترتب على ذلك خسارة لذلك العام ارتفاع نسبة الديون المتعثرة والضعف الواضح في نظام منح القروض ، بالإضافة إلى ضعف الهيكل التنظيمي وارتفاع عدد الموظفين وعدم تناسب العدد مع حجم البنك .



صورة طبق الأصل

ثالثاً : إجراءات مجلس الإدارة للتعامل مع المشكلات :

- كثف المجلس اجتماعاته في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وأكد في هذه الاجتماعات على وضع البنك وأهمية تنظيمه وتطويره وتحسين أدائه وتغيير إدارته العليا حتى تستقيم الأمور ، وكذلك العمل على تعديل أنظمة وقوانين البنك وتطوير هيكله التنظيمي بحيث يصبح أقل مركزية وتجميد التعيينات كون العدد في حينه كان يزيد عن احتياجات البنك .

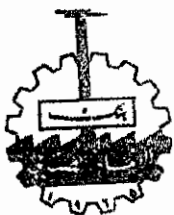
- مضى المجلس خلال تلك الفترة في تنفيذ الخطط الإستراتيجية قصيرة ومتوسطة الأجل واتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنفيذ الخطة المتكاملة التي بدأها بتنظيم وإعادة هيكلته وفق برامج غطت جميع أعماله وأنشطته وتويعها وطرح خدمات جديدة وتم مراجعة السياسات المبذولة لتطوير شتى دوائر وأقسام ومكاتب البنك وإعادة تقييم الموارد البشرية وتقليص عددهم ليصبح حوالي ١٠٠ موظف بدلاً من ١٣٥ موظف إضافة إلى استقطاب كفاءات ذات خبرات مصرفية مميزة مما أدى إلى المباشرة بتحقيق الأرباح عوضاً عن الخسارة الكبيرة عام ٢٠٠٠ .

رابعاً : محاولة تعديل قانون البنك بحيث يصبح بنك تنموي شامل :

- أصبح بديهياً لدى المجلس ولدى إدارة البنك أن أية إستراتيجية مستقبلية للبنك يجب أن تهدف إلى الاستقلال الكلي عن الحكومة وتعزيز مصادر تمويل البنك واختصاص مميز يمكن البنك من منافسة البنوك التجارية وبناء على ذلك فقد أقر المجلس تعديل قانون البنك بحيث يصبح بنك تنموي شامل يسمح له بفتح الحسابات الجارية للعملاء وتم مخاطبة الجهات الرسمية بهذا الخصوص وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتعديل القانون إلا أن وجهات نظر الجهات الرسمية المتعلقة بالرقابة حالت دون إقرار القانون المعدل في حينه .

خامساً : محاولة تحويل البنك إلى بنك تجاري :

- بذل مجلس الإدارة جهوداً كبيرة لتحويل البنك إلى بنك تجاري ولكنه واجه عوائق جديّة على الصعيدين الرسمي والعملي حالت دون ذلك مما استدعى توقف المحاولات في هذا الاتجاه والبحث عن بدائل أخرى .



صورة طبق الأصل

سادساً : البحث عن شريك استراتيجي وتحويل البنك إلى بنك إسلامي :

- عندما أيقن المجلس أن تحويل البنك إلى بنك تجاري بات أمراً صعباً فقد شرع بمفاوضات جادة مع إحدى الجهات الاستثمارية في الأردن وبمشاركة أحد البنوك الخليجية الإسلامية وذلك للوصول للأهداف الاستراتيجية والموضوعة من قبل المجلس وحسب توجيهات الهيئة العامة بهذا الخصوص.

- وبعد مباركة هيئتك العامة في اجتماعها غير العادي الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١١ على دخولنا في مفاوضات لشراكة مع مستثمر استراتيجي يتمتع بمصداقية وسمعة جيدة وبالقبول لدى السلطة النقدية فقد تحدثنا مع البنك المركزي الأردني لمعرفة توجهاته بخصوص تحويل البنك إلى بنك إسلامي .

- وأعرب مجلس إدارة البنك المركزي عن تأييده لإلغاء قانون البنك بحيث يتضمن قانون الإلغاء قيام شركة مساهمة عامة خلفاً للبنك يتم ترخيصها كبنك إسلامي ، كما وافق معالي وزير الصناعة والتجارة على رفع رأس مال البنك إلى ٥٠ مليون دينار شريطة تزويد الوزارة بعقد التأسيس والنظام الأساسي المعدلين اللذين تم إنجازهما بالتعاون مع المستشار القانوني للشراكة الاستراتيجية ، إضافة إلى ذلك قمنا بمخاطبة دولة رئيس الوزراء الأفخم لإلغاء قانون البنك والذي بدوره حول مشروع قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي إلى الجهات الحكومية المعنية لدراسته وبعد استكمال الدراسة وافقت هذه الجهات على إلغاء قانون البنك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٨/٢٦ وتم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣٠ وبذلك استوفى الإلغاء كافة المراحل الدستورية .

- وقد توجه رئيس المجلس بالشكر الجزيل إلى البنك المركزي ممثلاً بمعالي محافظ البنك ونائبه عطوفة السيد محمد سعيد شاهين عضو مجلس الإدارة على الجهود المبذولة من قبلهم وتعاونهم مع مجلس إدارة البنك .

سابعاً : المؤشرات المالية لأداء البنك منذ عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٧/٩/٣٠ :

بين الرئيس أنه يظهر من التحليل المالي لأداء البنك خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٧ ما يلي :-

- أن البنك بدأ يتعافي تدريجياً فبعد أن كانت خسارته (٩,١٨) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٠ فقد حقق ربحاً مقداره (٨,٧٤) مليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٧



صورة طبق الاصل

- أن مشكلة حجم موجودات البنك بقيت تراوح مكانها لا بل تراجعت فبعد أن كانت هذه الموجودات حوالي (١٣٢,٣٣) مليون دينار عام ٢٠٠٠ فقد أصبحت حوالي (١٢٩,٦٧) مليون دينار عام ٢٠٠٧ .

- تراجع مصادر التمويل الأساسية المتمثلة بالقروض الأجنبية المقدمة من بنك الإعمار الألماني وبنك الاستثمار الأوروبي والصندوق العربي فبعد أن كان مجموع هذه القروض حوالي (٣٢,٥٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ فقد تراجع إلى حوالي (١١,٠٦) مليون دينار عام ٢٠٠٧ .

- تراجع السيولة النقدية للبنك بشكل كبير فبعد أن كانت حوالي (٢٨,٤٣) مليون دينار عام ٢٠٠٠ فقد أصبحت حوالي (٢٠,٤٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٧ جراء سحب جزء كبير من أمانات وزارة التخطيط .

- وبسبب تراجع وسائل التمويل أعلاه فقد زاد اعتماد البنك على تسهيلات البنك المركزي لتمويل عملياته فبعد أن كانت هذه التسهيلات حوالي (٧,٨٠) مليون دينار عام ٢٠٠٠ فقد ارتفعت إلى حوالي (٣٣,٠٨) مليون دينار عام ٢٠٠٧ ، ولكن ترافق ذلك مع ارتفاع كلفة هذه التسهيلات (سعر إعادة الخصم) حيث ارتفع هذا السعر من (٢,٢٥%) عام ٢٠٠٠ إلى (٥,٧٥%) عام ٢٠٠٧ .

وبناء عليه فإنه بات من المؤكد بأنه لا مجال للتغلب على مشاكل الحجم لدى البنك إلا باللجوء إلى شراكة إستراتيجية .

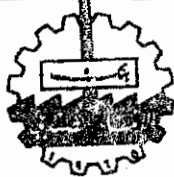
البند	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٩/٣٠ * ٢٠٠٨
صافي الربح بعد المخصصات (مليون دينار)	(٩,١٨)	١,٦٩	٤,٤٧	٢,٨٣	٤,٣٦	٩,٣١	٧,٨٧	٨,٧٤	٦
السيولة النقدية (مليون دينار)	٢٨,٤٣	٣٤,١٦	٣٧,٢٧	٣٦,٢٦	١٦,٩١	٢٠,٤١	٢٨,٦٩	٢٠,٤٧	١,٥٨
مجموع الموجودات (مليون دينار)	١٣٢,٣٣	١٢١,٥٣	١١٨,٠٩	١١١,٠٢	١٠٠,٢٥	١١٧,٧٨	١٣٧,١٤	١٢٩,٦٧	١٢٣,١٣
حقوق المساهمين (مليون دينار)	٣٦,٥٧	٣٨,٦٧	٤٢,٢٤	٤٣,٢٢	٤٦,٤٢	٥٤,٥٣	٥٥,٣٩	٥٩,٨٩	٦٥,١٤
أموال مقترضة من البنك المركزي (مليون دينار)	٧,٨٠	X	٢,٨٥	٢,٥٨	٨,٤٠	١٤,٠٦	٣٠,٤٦	٣٣,٠٨	٢٥,١٩
أموال مقترضة من بنوك أجنبية (مليون دينار)	٣٢,٥٢	٣٧,٣٩	٣٢,٥٢	٢١,٠٦	٢٣,٠٨	١٧,٦٦	١٤,٣٢	١١,٠٦	٩,٣٢
نسبة التوزيع	%٦	%٦	%١٠	%١٠	%١٢	%١٥	%٢٠	%١٠	-
سعر السهم كما في ١٢/٣١ دينار	٠,٨٢	٠,٧٧	٠,٩٨	١,٦١٠	٣,٠٧٠	٣,٥٦٠	٣,٥٨٠	٣,٠١	٣,٨٩

* أولية

ملاحظة : كما في ٩/٣٠/٢٠٠٨ :-

- إجمالي القروض غير العاملة
- إجمالي الفوائد المعطاة والمخصصات
- مخصص الضرائب

٥٠,٧١ مليون دينار
٤٤,٧٥ مليون دينار
٢٠,٩٠ مليون دينار



صورة طبق الأصل

ثامناً : توقيع اتفاقتي الاكتتاب بالأسهم والإدارة :

بعد إجراء مفاوضات طويلة ودقيقة مع الشركاء الإستراتيجيين أقر مجلس إدارة البنك اتفاقتي الاكتتاب بالأسهم واتفاقية الإدارة ووقعت هاتين الاتفاقتين معا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/١٥ وكان سعر السهم في حينه ٢,٧٦٦ دينار وعلى أن يتم تعديل هذا السعر وفقاً لحسابات البنك المدققة كما هي في نهاية الشهر الذي يسبق دفع الشريك الإستراتيجي لقيمة المساهمة وبلغ في ٢٠٠٨/٩/٣٠ (٢,٧٨٣) دينار/سهم وفقاً لنفس الأسس المتبعة في معادلة التسعير والموافق عليها من قبلكم ووفقاً للتالي :

البند	القيمة/دينار	دينار/سهم
سعر الأساس للسهم بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٣١	-	٢,٥٨
- توزيعات الأسهم عن ٢٠٠٦	(٢٤٠,٠٠٠)	(٠,١٠)
+ أرباح عام ٢٠٠٧ + الأرباح لغاية ٢٠٠٨/٩/٣٠ *	١٤٧٣٤,٥٦٨	٠,٦١٤
+ التغير في القيمة العادلة	١٧٧٣٨٥٠	٠,٠٧٤
- الضريبة المدفوعة	(١٣٣٩٦١٠)	(٠,٠٥٥)
- أرباح موزعة خلال عام ٢٠٠٧	(٢١٢٢٥٠٠)	(٠,٠٨٨)
* - إستبعاد الإستثمار في أسهم مؤسسة المدن الصناعية الأردنية	(١٠٠,٠٠٠)	(٠,٠٤١)
** + الربح من فرق تقييم العقارات	١٦,٦٤٠,٨٢	٠,٦٦٩
- ضريبة الدخل لغاية ٢٠٠٨/٩/٣٠	(٢,٨٩٦,٩٥)	(٠,٨٧٠)
*** - مخصصات إضافية	-	-
تقييم سعر السهم بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠		٢,٧٨٣

وهذا السعر لا يشمل :

- * القروض غير العاملة المقدرة بحوالي ٥١ مليون دينار ومخصصاتها المقدرة بحوالي ٤٥ مليون دينار .
- * الضريبة ومخصصاتها المقدرة بحوالي ٢٠,٦٥ مليون دينار .
- * مساهمة البنك في مؤسسة المدن الصناعية الأردنية والبالغة ١,٥ مليون سهم .

حيث ستبقى هذه البنود حقاً للمساهمين المسجلين في اليوم السابق لتاريخ دفع قيمة المساهمة وسيتابع البنك الإجراءات اللازمة لدى وزارة الصناعة وهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي للحصول على الترخيص النهائي في أقرب وقت ممكن .



صورة طبق الأصل

وهنا طلب الرئيس من المستشار القانوني الأستاذ أحمد أبو عرقوب توضيحاً مختصراً عن ضريبة الدخل التي تم مطالبة البنك بها حيث أشار السيد أحمد بأن البنك في الأصل معفى من ضريبة الدخل وذلك وفقاً لوجود نص صريح حول ذلك في قانونه إلا أن هناك قراراً فيما بعد صدر بإخضاع نشاط البنك الاستثماري إلى ضريبة الدخل .

وأشار المستشار إلى أن البنك إدارياً لم يكن متعوداً على دفع الضرائب كون الدولة قامت بإعفاء البنك من الضريبة لغاية عام ٢٠٠٠ وهناك تنسيب من وزير المالية يطالب من خلاله بإعفاء البنك من الضريبة لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وانقطع بعدها الاتصال ولم يحصل على القرار النهائي بالإعفاء وقاموا بفرض الضريبة على البنك دون مراعاة النشاط الاستثماري ووصل مرحلة مطالبتهم بالضريبة إلى الحجز على أموال البنك وأجبرنا على التسديد للخروج من هذا الوضع ، حيث تم دفع ضريبة عن عام ٢٠٠١ بحدود ١,٣ مليون دينار وقمنا باستئناف جميع القضايا عن الأعوام من ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ حيث أن الاستئناف يوقف إجراءات المطالبة ، وتطرق الأستاذ أحمد إلى قرار مجلس الوزراء الذي صدر مؤخراً وحدد مهلة للمصالحة على الغرامات المترتبة على ضريبة الدخل حتى ٢٠٠٨/١٢/١٨ وأن هناك دراسة من قبله سيبحث من خلالها ما إذا كان هناك أية مصلحة في ذلك عن الأعوام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ كون البنك لم يقدم كشف التقرير الذاتي عن هذه السنوات وسيقدم إلى مجلس الإدارة بتقرير حول هذه الدراسة ونتائجها لأخذ القرار المناسب علماً بأن هذا لن يؤثر على سير القضايا لدى المحكمة ، كما أشار إلى أن هناك دفعات قوية قدمت من قبله تتعلق بصحة التبليغات وأن الضريبة فرضت على النشاط الاستثماري للبنك وأن ضريبة التوزيع معفاة وغير ذلك من الدفعات وعلى الرغم من أن هناك بطل في فصل مثل هذه القضايا إلا أنه متفاعل بنتائجها .

وقد علق السيد زعل السرحان على ذلك قائلاً بأن هناك مستثمرين كثر قاموا بشراء أسهم البنك والاستثمار في ذلك منهم أردنيين وعرب وأجانب كون الحكومة تكفل القيمة الاسمية للسهم وتضمن توزيع أرباح بنسبة ٦% سنوياً على المساهمين حتى لو حقق البنك خسائر هذا بالإضافة إلى أن البنك وحسب قانونه معفى من الضرائب وطالب بتشكيل وفد من المساهمين لمقابلة دولة رئيس الوزراء لشرح الأمر وقد يساهم ذلك في حل المشكلة مع دائرة الضريبة سيما وأن هناك جهات قامت مؤخراً بسحب استثماراتها من الأردن لإدعائها بأن الدولة قامت بتغيير معايير الاستثمار ولأنها لم تعد تثق في تشريعات الدولة وأكد بأن هذا سيكون له أثر على موضوع البنك مع الضريبة .

ورد رئيس المجلس قائلاً : ليس هناك اختلاف مع رأي المساهمين حول هذا الموضوع والمستثمر استثمر كون البنك معفى من الضريبة وغير ذلك من الامتيازات التي ذكرت وهناك مراسلات من قبل وزراء مالية سابقون بالتنسيب بإعفاء البنك من ضريبة الدخل .



أما سعادة النائب خليل عطيه فقد وضع بأن : مجلس الوزراء هو الذي القرار بالإعفاء وتنسيب وزير المالية غير ملزم حيث لا بد له من موافقة مجلس الوزراء على التنسيب .

صورة طبق الأصل

بعد ذلك تطرق الرئيس إلى الديون غير العاملة والتي ستبقى من حق المساهمين الحاليين وكيفية التعامل معها وبين بأن البنك سيقوم بتأسيس شركة وأن هذه الديون لن تنتقل إلى الشركة للمحافظة على الامتيازات القانونية المغطاة بموجب القانون في عملية تحصيلها (وهنا قام السيد تيسير وهبه عضو مجلس الإدارة بقراءة نص المادة ٣/ح و ٣/د من قانون إلغاء قانون بنك الإنماء الصناعي والتي تطرقت إلى هذا الموضوع) وأن البنك الجديد سيقوم بتحويل هذه التحصيلات إلى الشركة وستتولى الشركة توزيعها على المساهمين وسيكون لها هيئة مديرين أو مجلس إدارة ممثل بالأعضاء الخمسة المتفق عليهم والمنتخبين في المجلس الجديد للبنك والذين يمثلون المساهمين الحاليين، وأكد السيد الرئيس بأن التحصيل لهذه الديون سيستمر بالطرق التي أعطاهها القانون للبنك وسيتم تعيين أشخاص مؤهلين لهذه الغاية .

أشار الرئيس إلى أن هناك إشاعات عن رغبة أحد النواب بمسائلة مجلس الإدارة عن هذه الصفقة وبين الرئيس أن أعضاء المجلس قد بذلوا جهداً كبيراً ومتواصلاً على مدى أكثر من سنتين ودخلوا بمفاوضات صعبة حتى وصلوا إلى هذه المرحلة وليكن ذلك واضحاً للجميع .

طلب رئيس المجلس من السيد تيسير وهبه عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق الداخلي للبنك استعراض أهم بنود الميزانية الأولية للبنك كما هي في ٢٠٠٨/٩/٣٠ وقام السيد تيسير باستعراضها .

تم طرح سؤال من قبل الحضور حول إمكانية بيع أسهم المدن الصناعية لمستثمر خاص وأجاب الرئيس بأن ذلك يمكن ولكن لا نوصي بذلك لأن لها قيمة مستقبلية كبيرة .

تحدث السيد تيسير وهبه بصفته ممثلاً لأسهم بنك الاستثمار الأوروبي والتي تبلغ ١٩١٥٧٥٠ سهماً وتشكل ما نسبته ٧,٩٨% من أسهم البنك و ١٠,٩٦% من أسهم الحضور في هذا الاجتماع ، وذكر بأن البنك وعلى مدار ١٥ سنة حصل على ٦ قروض من بنك الاستثمار الأوروبي جميعها مكفولة من الحكومة الأردنية ما عدا القرض السادس فالحكومة لم تكفل تقلبات أسعار الصرف لهذا القرض وأن بنك الاستثمار الأوروبي وافق على تخصيص فروقات فوائد هذا القرض وبما نسبته أي الفرق (١,٢٥%) لتغطية تقلبات أسعار الصرف مما قلل خسائر البنك في هذا المجال ، وأضاف قائلاً أن البنك حصل على أربعة قروض مبادرة (Risk Capital) من بنك الاستثمار الأوروبي اثنين منها بفائدة ٢% واثنين منها بدون فوائد لدعم مساهمات المستثمرين والبنك في رؤوس أموال المشاريع الصناعية (Equity Participation).



شركة طبق الأصل

أثنى الرئيس على تعاون بنك الاستثمار الأوروبي مع البنك في منحه لهذه القروض ولكنه تمنى بأن بنك الاستثمار الأوروبي قبل في الماضي طلب البنك بتسديد جزء من قروضهم تسديداً مبكراً (Prepayment) في الوقت الذي كان سعر الفائدة بحدود ٢٠% البنك يدفع على هذه القروض فائدة بواقع ٦% تقريباً .

شكر السيد زعل رئيس المجلس وأعضاء المجلس على الجهد المبذول في عملية التفاوض مع الشريك الاستراتيجي وأنهم قاموا بتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه وأن القيمة المستقبلية للبنك هي بتحويله إلى بنك إسلامي من خلال الشريك الاستراتيجي الذي له باع طويل في هذا المجال وشكر معالي السيد سمير الرفاعي على اهتمامه بتحويل البنك إلى بنك إسلامي واستقطاب بنك دبي الإسلامي إلى هذه الشراكة لخدمة البلد وأن ذلك سيكون مفخرة للأردن وللمساهمين وأيد باسم المساهمين وبارك هذه الخطوة .

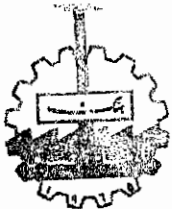
بعدها تم إغلاق باب النقاش ووافق الحضور على جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال وفق التالي:

أولاً : المصادقة على تقرير مجلس إدارة البنك حول سير العمل في موضوع الشراكة الاستراتيجية .

ثانياً : المصادقة على الدخول في شراكة إستراتيجية مع شركة مسك للاستثمار م.خ.م المملوكة بالكامل وبشكل غير مباشر من قبل السادة شركة الأردن دبي كابيتال (٦٠%) وبنك دبي الإسلامي (٢٠%) وشركة دبي انترناشونال كابيتال (٢٠%) .

ثالثاً : المصادقة على عقد التأسيس والنظام الأساسي وامتنع عن التصويت عن هذا البند بنك الاستثمار الأوروبي ممثلاً بمندوبيهم السيد تيسير وهبه والذي يملك ما نسبته ١٩١٥٧٥٠ سهم من أسهم بنك الإنماء الصناعي وتشكل ١٠,٩٦% من أسهم الحضور في هذا الاجتماع وما نسبته ٧,٩٨% من رأس مال البنك (وعلق السيد تيسير أن الامتناع عن التصويت على هذا البند كان بسبب عدم إطلاع بنك الاستثمار الأوروبي على الترجمة لكل من عقد التأسيس والنظام الأساسي) .

رابعاً : المصادقة على رفع رأس مال البنك ليصبح (٥٠) مليون سهم عادي بقيمة اسمية دينار واحد لكل سهم بدلاً من (٢٤) مليون سهم/دينار .



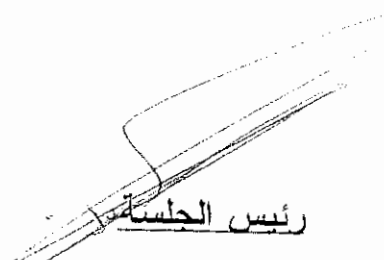
صورة طبق الاصل

خامساً : الموافقة على إصدار أسهم الزيادة وتخصيصها بالكامل للشريك الإستراتيجي (شركة مسك للاستثمارات م.خ.م) وسيتم تحديد السعر النهائي للسهم وفقاً للمعادلة التالية :-

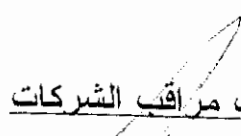
سعر الإغلاق في ٢٠٠٦/١٢/٤ أي (٢,٥٨) دينار مضافاً إليه أو مطروحاً منه أية تغييرات على الموجودات أو المطلوبات بتاريخ نهاية الشهر الذي يسبق تاريخ دفع الشريك الإستراتيجي لقيمة مساهمته ولا يشمل ذلك القروض غير العاملة ومخصصاتها وفوائدها المعلقة ، والضريبة ومخصصاتها ، ومساهمة البنك في مؤسسة المدن الصناعية الأردنية .

سادساً : الموافقة على تأسيس شركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل من قبل البنك يتم التنازل عنها إلى حملة الأسهم المسجلين في يوم العمل السابق لتاريخ دفع الشريك الإستراتيجي لمساهمته Completion Date وسوف تؤول إليها القروض غير العاملة ومخصصاتها وفوائدها المعلقة ، والضريبة ومخصصاتها ومساهمة البنك في مؤسسة المدن الصناعية الأردنية وتفويض المجلس باتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتأسيس هذه الشركة .

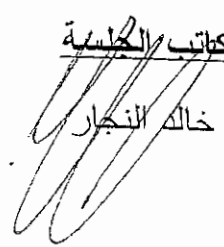
وانتهى الاجتماع في حوالي الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم السبت الموافق ٢٠٠٨/١٠/١٨ .


رئيس الجلسة

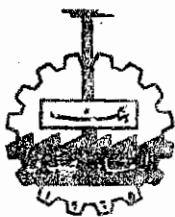
مفلح عقل


مندوب مراقب الشركات

وائل عماشة


كاتب الجلسة

خالد النجار



صورة طبق الأصل

خ ن/ن هـ